الاقتصاد الجزائري من شبح الاستدانة إلى التسديد المسبق للديون الخارجية

أ.كواحلة يمينة

جامعة البليدة 2

الملخص:

اعتمدت الجزائر على الديون الخارجية لمعالجة فجوة الموارد المحلية وتلبية متطلبات الاستثمار باعتبارها تمثل إضافة للموارد المتاحة للاقتصاد،ونظرا لسوء استخدام هذه الموارد وسوء توزيعها وتدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية ،تعرضت لمشاكل عميقة لما يقارب العقدين من الزمن ،وبحلول الألفية الثالثة جاءت تطورات أسعار النفط كمنقذ للاقتصاد الجزائري ،حيث تمكن من الاستفادة من الفوائض المالية التي حققتها الصادرات في تحقيق استقرار الاقتصاد وتنفيذ عملية التسديد المسبق للمديونية الخارجية.

Résume:

L' Algérie a adopté pour les crédits extérieurs, pour remédier l'écart des ressources intérieures, et répondre aux besoins d'investissement, ces crédits représentent un plus aux ressources économiques disponibles , en raison de l'utilisation abusive de ces derniers, et leur mauvaises répartitions, plus la détérioration des prix du pétrole sur les marches mondiaux, ce qui a induit des problèmes profonds pendant les deux derniers décennies du 2eme siècle.

A l'arriver du troisième millénaire, l'augmentation des prix du pétrole est venue comme un sauveur a l économie algérienne. Cette dernière a profité des excédents financiers obtenus par les exportations pour stabiliser l économie et la mise en œuvre d'un processus de pré paiement de l'endettement extérieur.

مقدمة:

كغيرها من الدول النامية عانت الجزائر من آثار المديونية الخارجية المتراكمة ،والتي اعتمدت عليها في فترات زمنية مبكرة لتمويل برامج تنميتها نظرا لعدم كفاية مواردها المحلية بسبب ضخامة هذه البرامج نظرا لتطلعات التنمية الاقتصادية الطموحة لاقتصاد عاني من ويلات الاستعمار لمدة 132 سنة ،ويسعي للنهوض وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة وبما أن الجزائر كانت تعتمد على قطاع النفط كمورد أساسي للنقد الأجنبي بما يقارب نسبة 97 %من حصيلة الصادرات ،ونظرا لقيام مجموعة الدول

المصدرة للنفط بتصحيح أسعار النفط في عقد السبعينات تمكنت الدول المصدرة لهذه المادة الحيوية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من رصد مبالغ مالية مهمة مكنتها من التمويل الجزئي لعمليات التنمية .

من جهة أخرى ساعدت ظروف الإقراض الدولي التي تحسنت خلال هذا العقد بفضل وفرة الفوائض المالية المتراكمة لدى البنوك الأجنبية على توفير مبالغ مالية هامة متاحة للإقراض بشروط ميسرة فتحت شهية الدول التي تعاني من مشكل التمويل على الاقتراض،وعليه كان خيار الجزائر هو الاعتماد بصفة أساسية على القروض الخارجية كمتمم لمصدر التمويل الداخلي في بناء قاعدة صناعية متينة تستجيب في المستقبل لأعباء هذا التمويل .

لكن الشيء الذي حدث كان العكس بسبب أزمة البترول لعام 1986 وما نجم عنها من تدهور حاد في أسعار النفط قضي على حلم الاقتصاد الوطني في مواصلة مسيرته التنموية من جهة ،ومواجهة أعباء المديونية الخارجية المتراكمة في فترات سابقة ،وعليه تفاقمت مؤشرات المديونية الخارجية وعجز الاقتصاد على الحصول عن تمويل جديد من الأسواق المالية العالمية الشيء الذي دفعه إلى تنفيذ برامج إصلاح شاملة تحت وصاية المؤسسات المالية الدولية مع القيام بإعادة جدولة ديونها ابتداء من سنة 1994، مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :كيف كانت مسيرة المديونية الخارجية في الجزائر ؟وكيف تمكنت الجزائر من تنفيذ عملية تسديد المسبق لديونها الخارجية؟.

I تطور المديونية الخارجية ومؤشراتها في الاقتصاد الجزائري:

وجدت المديونية الخارجية مبررها الموضوعي للتراكم في البرامج التنموية الطموحة التي تبنتها الجزائر عقب حصولها على استقلالها السياسي ومحاولة منها على غرار باقي الدول النامية تحقيق تنمية سريعة، لغرض الرقي بمستوى معيشة سكانها بعد ما يقارب القرن والربع من الحرمان والاستعباد من طرف الاستعمار الفرنسي ،ولغرض تحقيق أهدافها تبنت الحكومة مجموعة من البرامج التنموية التي تعكس في جزء هام منها تطلعات الحكومة الجزائرية لبناء قاعدة صناعية ضخمة تفي باحتياجات الاستقلالية المحلية ،وتساعد على استرجاع هبة هذا الاقتصاد الذي خرج من حقبة الاستعمار بميراث ضخم يحمل في طياته اشد صور الاختلال والخراب على كل المستويات ،البنية التحتية ،المنظومة المصرفية ،البنية الصناعية ،وعليه كانت الحاجات الاستثمارية خلال هذه المرحلة مرتفعة من ناحية التمويل ومتعددة من ناحية النوعية .

فقد عرف عقد السبعينات تنفيذ برامج ضخمة احتاجت إلى موارد مالية كبيرة ،على الرغم من أن هذا العقد عرف تصحيحين نفطيين الأول سنة 1973 والثاني سنة 1979، غير أن ذلك لم يلبي كل الاحتياجات الوطنية ،وظلت المعادلة الوطنية بين الاستثمار والادخار تشكوا حالة عدم التوازن، ولم تجد الجزائر من بد سوى تغطية هذا العجز عن طريق اللجوء إلى العالم الخارجي والاستعانة بالمدخرات الخارجية لاستكمال النقص الذي يعانيه الادخار المحلي على أمل تنفيذ المخططات التنموية المحلية وجني ثمارها مستقبلا ومن ثم الوفاء باحتياجات الأجانب[1] .

وفعلا بدأت الجزائر تحصل على قروض خارجية من الأسواق العالمية باعتبار المزايا التي يتمتع بها هذا النوع من التمويل، حيث يتيح للدولة المتلقية الحرية في توجيهه وهو ما كانت الجزائر في أمس الحاجة إليه في تلك الفترة حيث كانت تنظر للاستثمارات الأجنبية على أنها نوع من الاستعمار الجديد لذلك لم تهتم باستقطاب هذا النوع بل بالعكس من ذلك بدأت بسن القوانين التي تحد من تدفقه وكرست اعتمادها على القروض الخارجية الشيء الذي جعل هذه الديون ترتفع لتبلغ مستويات قياسية ،ففي خلال عقد واحد انتقل حجم الدين من 0,92 مليار دولار لتبلغ 17 مليار دولار مع نهاية العقد [2].

وبحلول عقد الثمانينات بدأت برامج التنمية التي نفذتها الحكومة تشير إلى تماشيها في اتجاه مخالف لما خططته الحكومة ،حيث لم تتمكن المشاريع المنفذة من بلوغ النتائج المستهدفة بسبب سوء التسيير وإستراتيجية التنمية التي تعتمد في جزء كبير منها على الاستيراد من الخارج مما يجعل المؤسسات الوطنية عرضة لتقلبات أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية ،حيث تشير إحصاءات التجارة الخارجية إلى أن أكثر من ثلث قيمة الواردات لسنة 1984 تتشكل من التجهيزات ،فالقطاع الصناعي يعتمد في تجهيزاته على الاستيراد بصفة تامة ،في حين يعتمد القطاع الفلاحي على الاستيراد بنسبة تتراوح مابين 40 %إلى 50% هذه الاحتياجات تعكس الحاجة لتوفير العملة الصعبة التي تتطلبها عملية الاستيراد،هنا بدأت الجزائر تغير في استراتيجيها التنموية من الاعتماد على المؤسسات الصناعية الضخمة إلى قلب الاهتمام إلى قطاعات أخرى مثل قطاع الصحة والبنية التحتية كما بدأت بوضع الأسس الأولي لخوصصة المؤسسات الاقتصادية من خلال قوانين إعادة الهيكلية العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية[3].

في ظل الظروف الداخلية الصعبة التي أفقدت الجزائر الإيرادات التي كانت تترقب تحصيلها حتى تسدد مستحقاتها تعرضت لضربة أخرى خارجية بسبب تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية لسنة 1986، الشيء الذي جعل الاقتصاد يفقد كل منفذ لإمكانية تسديد مستحقاته التي حانت تواريخ استحقاقاتها، وعليه عرفت الجزائر أزمة حادة خلال هذا العقد سببها من جهة الاختلالات وضعف الاقتصاد الوطني الذي اعتمد في مرحلة البناء على موارد مالية هامة من العالم الخارجي ولم يضع خطط مدروسة وحكيمة للوفاء باستحقاقاته مستقبلا ، فنظريا من المفترض على أي اقتصاد يعتمد على القروض الخارجية أن يراعي تحقق أربع شروط أساسية تضمن كفاءة استخدام هذا التمويل وتمكن الاقتصاد من خدمة تمويله هي : الربحية ،المرونة،الملائمة ،السيولة [4].

لكن بإسقاط هذه العوامل على حالة الاقتصاد الجزائري نجد عدم احترام تام لهذه المعايير ،الشيء الذي يؤكد عدم التسيير الجيد للقروض الخارجية ،فخلال عقد الثمانينات تم الحصول على قروض قصيرة الأجل وبتكاليف مرتفعة نظرا لتغير شروط الإقراض خلال هذا العقد، بسبب خروج الدول الرأسمالية المتقدمة من حاله الركود التضخمي التي كانت تعيشها وعليه بدأت تعمل على رفع معدلات الفائدة ونجد الجزائر وجهت هذه القروض إلى القطاع الاستهلاكي وهو ما ينبؤ من البداية بزيادة تدهور الوضعية والوقوع في اختلالات كبيرة بسب تدهور التوازنات الداخلية من جهة وكثرة

الالتزامات الخارجية من ناحية أخرى.

وهو ما يؤثر سلبا على الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني ،لذلك تعتبر هذه المرحلة مرحلة البناء الهرمي للدين ،حيث تسببت الاستحقاقات السابقة المترتبة على الاقتصاد إلى دفعه إلى الاستدانة من جديد ومن ثم تراكمت الديون وخدماتها بشكل كبير.

وبحلول عقد التسعينات زادت الأوضاع صعوبة بسب استمرار تدهور أسعار النفط وأصبح واضح انه ليس هناك من حل سوى طرق أبواب نوادي باريس ولندن لغرض القيام بإعادة جدولة الديون مقابل قبول برنامج الإصلاحات الذي تفرضه المؤسسات المالية الدولية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ،وفعلا بحلول سنة 1994 باشرت الجزائر بإعادة جدولة ديونها .

I.1عملية إعادة الجدولة:

يقصد بإعادة جدولة الديون أن يقوم الطرف الدائن بتخفيض قيمة الدين وتخفيض سعر الفائدة وإعطاء مدة سداد أطول للطرف المدين ،وهو ما يوحي للوهلة الأولي بأن هذه العملية هي عملية بسيطة تتضمن تسهيل شروط الدفع [5]،لكن في الواقع هي عملية معقدة تتطلب مفاوضات مضنية بين الطرفين ،وغالبا ما يشترط الطرف الدائن حدوث اتفاق مسبق بين الطرف المدين وصندوق النقد الدولي على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات التي يراها هذا الأخير مناسبة قبل الموافقة على إعادة جدولة ديونه[6] .

وقد ارتبط مفهوم عملية إعادة الجدولة بسيناريو تطور الديون الخارجية للدول النامية والتي برزت كمشكلة اقتصادية خطيرة منتصف عقد الثمانينات عندما عجزت معظم هذه الدول عن تسديد أقساط الديون المستحقة إضافة إلى الفوائد المترتبة عليها إلى الجهات الدائنة ،فأصبح الشغل الشاغل لكل من الدول الدائنة والمدينة هو منع أي انهيار في الاقتصاد العالمي والعمل والمحافظة على استمرار أداء المدفوعات الدولية ،ومن الآليات التي استخدمت في هذا المجال هي عملية إعادة جدولة الديون والتي تساعد على إطالة مدة السداد والتوصل إلى شروط جديدة لتسوية أعباء الديون الواجب دفعها في المستقبل عندما يصل معدل خدمة الدين إلى المستوى الحرج[7].

وفعلا وصلت معظم الدول النامية **التي وقعت في أزمة المديونية الخارجية** إلى هذا المستوى الحرج لخدمة الدين الخارجي وأصبحت في عجز حقيقي عن مواصلة الإيفاء بأعباء ديونها الخارجية، وفي نفس الوقت غير قادرة على تمويل وارداتها الأساسية أمام صعوبة الحصول على قروض جديدة بسبب تدهور الجدارة الائتمانية في أسواق النقد الدولية [8].وبلغت الجزائر هذا المستوى مع بداية عقد التسعينات حيث بدا سيناريو التطور بشكل متسارع و بلغت خدمة الدين كنسبة من الصادرات 66,4 %سنة 1990ثم ارتفعت لتبلغ نسبة 73,9 %سنة 1991 وما يقارب 82 % سنة 1993بما يمثل نسبة 52,1 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة،هذه النسب المرتفعة تعكس الوضعية الصعبة التي تعيشها الجزائر [9].

فالعلاقة السلبية التي طبعت العلاقة بين الدين الخارجي والقدرة التصديرية للاقتصاد الوطني أثرت بشكل سلبي على المردود التنموي ،ووضعت الاقتصاد في حلقة مفرغة من الاختلالات كل

اختلال يكون سبب ونتيجة لاختلال آخر وأهم هذه الاختلالات

هي :عجز الموازنة العامة ،عجز ميزان المدفوعات ،انخفاض الاحتياطيات الدولية ،ارتفاع معدل التضخم والبطالة ،انخفاض في الفعالية الاقتصادية ...اخ من الاختلالات المستعصية التي أنتجت أزمة عميقة الجذور يصعب حلها ومعالجة آثارها ،ولم تجد الحكومة من حل سوي المبادرة بقبول برامج الإصلاحات الاقتصادية بمساندة المؤسسات المالية الدولية وكذا القيام بعملية جدولة ديونها[10] .

I.2سير عملية إعادة الجدولة في الجزائر :

نظرا لتراكم الديون وخدماتها أصبحت الاستدانة الخارجية وخاصة منذ سنة 1986 تمثل شبحا يهدد استقرار الاقتصاد الوطني ،وعبء ثقيل ألقي بآثاره السلبية على الاقتصاد الذي وجد نفسه ملزما بتطبيق برامج وإصلاحات طالما رفضها مسبقا ،كما نجم عنها تراكم للاختلالات الداخلية والخارجية وأصبح الاقتصاد يعيش عاصفة شديدة هزت كل جزئياته ،فقد كانت خدمات الديون تلتهم معظم الموارد الاقتصادية المتأتية من الصادرات [11]،مما دفعه سنة 1994 إلى إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي الأولى في أفريل 1994 والمعروفة بستاندباي تمتد على مدى سنة والثانية في ماي 1995 وهي الاتفاقية المعروفة بتسهيل التمويل الموسع تمتد على مدى ثلاث سنوات ،وكما هو معمول به دوليا تم إعادة جدولة الديون العمومية لدي نادي باريس والديون الخاصة لدي نادي لندن [12].

توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 إلى نادي باريس وبعد المفاوضات تحصلت على آجال سخية لإعادة الجدولة ،حيث وافق الدائنون على شمول الديون المتعاقد عليها قبل سبتمبر1993»التاريخ الفاصل» وذات أجال الاستحقاق الأصلية على مدى سنة واحدة ،المقدمة إلى أو المضمونة من الحكومة وشمل هذا الاتفاق تحديدا إعادة جدولة الالتزامات القائمة قبل التاريخ الفاصل التالية:

- جميع مبالغ أصل القروض والفوائد المستحقة السداد والتي لم تدفع اعتبارا من 31 ماي 1994.
- جميع مبالغ أصل القروض المستحقة السداد المبرمة مع الدولة الجزائرية أو احد هيئاتها العامة [1] .
- وقدر حجم الديون التي أعيد جدولتها خلال الفترة(1994 1995-) مع نادي باريس بأكثر من 13 مليار دولار وفق الشروط التالية:
- التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة،مع مدة عفو تقدر ب4 سنوات على الأكثر.
- التسديد يبدأ مع انتهاء فترة الإعفاء المقدرة ب4 سنوات على أساس 24 قسط نصف سنوي المتزايدة تدريجيا ابتدءا من 31 ماي 1998 .

وفي جويلية 1995 بعد الموافقة على اتفاق التسهيل الممدد مع صندوق النقد الدولي في ماي 1995 ،تم التوصل إلى اتفاق إضافي لإعادة الجدولة ونظرا لقصر آجال استحقاق الدين الجزائري كانت إعادة الجدولة بمثابت إعادة هيكلة لمعظم أرصدة الديون ،حيث تلقت الجزائر موافقة على تخفيف عبء الديون على أصل القروض المستحقة السداد على مدى ثلاث سنوات ونص الاتفاق على

العمل بهذه الأحكام حتى عام 1998 ، بشرط احترام الجزائر لاتفاقيتها مع صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالإصلاحات ،وفي أواخر 1996 نفذ نادي باريس الشريحة الثانية من الاتفاق والتي تعطي آجال استحقاق حتى جوان 1997 واعتمد تنفيذ الشريحة الثالثة في جويلية 1997[41].

وبما أن المرور بنادي باريس هو شرط ضروري لمفاوضة الديون الخاصة (البنكية) عبر نادي لندن، تقدمت الجزائر بصفة رسمية بطلب إعادة جدولة للديون الخاصة في أكتوبر 1994 لدى هذا النادي،وبعد اجتماع محافظ بنك الجزائر مع ممثلي البنوك الخاصة بفرنسا تم إنشاء لجنة تنسيق تضم ستة بنوك ترأسها الشركة العامة الفرنسية ويقف وراء هذه اللجنة التمثيلية أكثر من 200 مؤسسة مالية دائنة للجزائر ، وبعد المفاوضات تم الاتفاق في سبتمبر1995 على إعادة جدولة الديون التجارية المستحقة السداد بين أول مارس 1994 و31ديسمبر 1997 ،والمقدرة بحوالي 3 3,2 مليار دولار بما فيها مليار دولار كان محل إعادة جدولة سابقة، وبموجب هذا الاتفاق أعيدت جدولة جميع الديون مع نادي لندن على النحو التالي:

- مبلغ 2,1 مليار دولار الذي لم يكن موضوع إعادة تمويل سابق تمت إعادة جدولته على أساس فترة استحقاق 15,5 سنة منها 6,5 فترة عفو.
- مبلغ 1,1 مليار دولار كان موضوع إعادة تمويل مع القرض الليوني وقروض الإيجار مع اليابان سابقا، ومن ثم تمت إعادة جدولته بشروط أقل ملائمة مقارنة مع المبلغ الأول حيث منحت فترة استحقاق ب 12,5 سنة منها 6,5 فترة عفو [15].

ترتب على عملية إعادة الجدولة تطور في شروط سداد الديون الخارجية بعضها في صالح الاقتصاد الوطني ،مثلا بالنسبة لفترات الاستحقاق نجد غالبا ما تم الاتفاق على تمديد آجال السداد وفترات العفو سواء بالنسبة للقروض الخاصة أو العامة مثلا بالنسبة لقروض صندوق النقد الدولي تطورت فترات الاستحقاق من 3 إلى 5 سنوات ،والقروض الثنائية من 5سنوات قبل إعادة الجدولة إلى 7سنوات بعد إعادة الجدولة ،في حين تطورت أسعار الفائدة في غير صالح الاقتصاد الجزائري حيث تطور معدل الهامش على التكلفة المتغيرة من 0,64 %إلى 0,77 %النسبة للقروض الثنائية وتطورت لتبلغ 1,4 %بالنسبة للقروض المالية ،وبالنسبة لقروض إعادة الجدولة لدى نادي باريس تطورت من 0,4 %إلى 0,5 %ونادي لندن من 0,8 %إلى 1,25% [61]،وهو ما يدل على أن عملية تمديد آجال سداد المديونية التي تحصلت عليها الجزائر لم تكن بدون ثمن بل دفعت تكلفتها في صورة زيادة معدلات الفائدة على القروض المؤجلة ،هذه التطورات في شروط سداد الديون الخارجية انعكست على تطور مؤشرات المديونية الخارجية للاقتصاد والتي نوضحها من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم 1تطور حجم الديون الخارجية ومؤشراتها خلال الفترة 2000-1980.

الوحدة :مليار دولار .

السنوات	حجم الدين	الدين/الناتج المحلي الإجمالي %	خدمة الدين/ الصادرات%	حجم الدين/ الصادرات%	الاحتياطات الأجنبية	الاحتياطات الأجنبية/ إجمالي المديونية%
1980	17,9	42,2	29	155,24	3,77	21,06
1981	16,9	38,1	30	110,24	3,59	21,24
1982	15,8	34,9	34,6	113,01	2,42	15,31
1983	15,1	31,0	37,1	110,7	1,88	12,45
1984	15	28,3	40,1	110,45	1,46	9,73
1985	17,3	29,8	38,8	126,83	2,84	16,41
1986	20,6	32,7	59,6	250,30	1,7	8,25
1987	24,7	38,4	56,6	260,82	1,71	6,92
1988	25,1	42,7	80,5	297,74	0,92	3,66
1989	26	46,9	71,6	253,65	0,86	3,30
1990	28,4	45,9	66,4	196,53	0,8	2,9
1991	27,9	61,4	73,9	209,14	1,6	5,92
1992	26,7	54,2	76,5	232,17	1,5	5,74
1993	25,7	50,5	81,5	246,87	1,5	5,68
1994	29,5	69,6	47,2	331,83	2,6	8,13
1995	31,6	75,1	38,8	307,99	2,1	6,54
1996	33,7	71,7	30,7	254,91	4,4	13
1997	31,2	64,8	30	225,75	8	25,13
1998	30,5	63,2	47,6	300,78	6,8	22,29
1999	28,3	58,3	39,2	229,70	4,4	15,54
2000	25,3	46,1	21,2	116,85	11,9	47,05

Source: banque d'Algérie, notes de conjoncture, tendances monétaires et financières au second semestre de 2008.

-ministère des finances, indicateurs de l économie algérienne 1980-2003, p64,65

من خلال الجدول رقم 1نلاحظ أن مؤشرات المديونية الخارجية بدأت تتضخم منذ سنة 1986 أين بلغ حجم الدين 20,6 مليار دولار ما يمثل نسبة 32,7 % من الناتج المحلي الإجمالي ،وبلغت خدمة الدين إلى الصادرات نسبة 59,6 %وتدنت احتياطات الدولة من النقد الأجنبي على اثر تدهور عائدات

الصادرات إلى 1,7 مليار دولار ،وازدادت دلالة هذه المؤشرات سلبية مع حلول عقد التسعينات ،حيث بلغت قيمة الدين /الناتج المحلي الإجمالي نسبة 61,4 %سنة 1991 وبلغت خدمة الدين إلى الصادرات نسبة 73,9% وحققت قيمة قصوى سنة 1993 ب81,5 %،أما حجم الاحتياطي من العملة الصعبة فبلغ قيمة دنيا سنة 1990 ب0,8 مليار دولار بما يغطي نسب 2,9% من حجم الدين القائم ،وبعد القيام بعملية

إعادة الجدولة ومنذ سنة 1998 بدأت بوادر التحسن تظهر على مؤشرات المديونية مقابل نمو حجم الاحتياطي من العملة الصعبة الذي بلغ قيمة 11,9مليار دولار وحقق نسبة تقدر ب 47,05 %من حجم الدين الخارجي أي أصبح يغطي ما يقارب نصف الدين الخارجي ،هذا التحسن مهد الطريق للتخلص من المديونية الخارجية على اثر الطفرة النفطية التي حملتها الألفية الثالثة .

II معجزة التسديد المسبق للديون الخارجية في الجزائر.

II.1ظروف التسديد المسبق للمديونية الخارجية :

يمكن القول أن الظروف العامة التي جاءت فيها فكرة التسديد المسبق للديون الخارجية لم تكن وليدة التوظيف الجيد لهذه الأخيرة وجني ثمار التنمية ،بل كانت ظروف ناتجة عن التغيرات العالمية لأسعار النفط في الأسواق العالمية ،والتي شهدت ارتفاعات محسوسة مع مطلع الألفية الثالثة لكنها وابتداءا من سنة 2003 عرفت ارتفاعا متواصلا لم يشهده العالم من قبل واتسم هذا الارتفاع بالتواصل إلى غاية سنة 2008 مع بروز الأزمة المالية العالمية الراهنة .

وقد انعكس هذا الارتفاع إيجابا على الاقتصاديات النفطية ومنها الجزائر التي استفادت كثيرا من التراكمات المالية المحققة خلال هذه الفترة ،وبالتالي تمكنت وبكل قوة من اتخاذ قرار لم يكن معهود وهو التسديد المسبق للديون الخارجية ،ومن ثم تحول الشبح الذي طالما أرهق الاقتصاد الوطني واثر على جدارته الائتمانية الخارجية إلى حدث ماضي ودخل الاقتصاد إلى مرحلة جديدة أهم معالمها الفوائض المالية المتراكمة التي تبعها إعلان عن برامج استثمارية ضخمة هدفها تحسين البنية التحتية وإنعاش الاقتصاد الوطني .

II.2مفهوم التسديد المسبق :

يعتبر مفهوم التسديد المسبق للديون الخارجية مفهوم حديث تم تداوله في السنوات الأخيرة فهو سابقة في تاريخ الدول النامية خاصة الدول النفطية التي استفادت من ارتفاع أسعار صادراتها وتمكنت من رصد مبالغ مالية معتبرة مكنتها من شن مبادرة التسديد المسبق لديونها .

وعليه لا يمكن عزل مفهوم عملية التسديد المسبق وتناوله منفردا بعيدا عن مفهوم الديون الخارجية ،هذا المفهوم الذي أسال الكثير من حبر الكتاب واهتمام الحكومات سواء الدول النامية أم المتقدمة ،فكلاهما اهتم بمشكل الديون الخارجية وأسبابه وسبل معالجة مشاكله ،ورغم الحلول المبكرة التي صيغت من قبل حكومات الدول الدائنة لم تؤتي ثمارها في غالب الأحوال ،جاءت عملية التسديد المسبق كأفضل حل لمعالجة هذه المشكلة، وتتمثل هذه العملية في إعادة شراء أو الدفع

النقدي لدين بشروط جديدة متفق عليها مابين الدائن والمدين ،وعندما يتم شراء القيمة الاسمية للدين بخصم فان الدفع المسبق يسمى إعادة شراء ويمكن للمدين أن يدخل السوق الثانوية ويشتري دينه بسعر خصم [17].

مما سبق يمكن صياغة مفهوم للتسديد المسبق للديون الخارجية على أنه قدرة الدولة على دفع مستحقاتها الخارجية قبل حلول تواريخ استحقاقها ،وهو ما ينبؤ بالوضعية الجيدة للاقتصاد من الناحية المالية ،حيث يتوفر لديه فائض من العملة الصعبة يمكنه من تسديد أقساط الديون وفوائدها في فترات زمنية سابقة على تواريخ الاستحقاق ،الشيء الذي ينبؤ بقوة الجدارة الائتمانية للدولة وقدرتها على تصفية ديونها الخارجية .

II.3مسار عملية التسديد المسبق للديون الخارجية :

تعتبر مشكلة المديونية الخارجية من أهم المشاكل الاقتصادية والمالية التي واجهتها الجزائر على اثر تنفيذ سياستها التنموية ،حيث أحكمت هذه المشكلة وثاقها على الاقتصاد الجزائري نحو عقدين من الزمن ، بانت ملامح هذه الأزمة بشكل فعلي في النصف الثاني لعقد الثمانينات على اثر تدهور أسعار النفط سنة 1986 ،وعاشت الجزائر طيلة عقد التسعينات تبحث عن أنجع السبل لمعالجة هذه المشكلة وطبقت العديد من السياسات بدءا بسياسة إعادة التمويل مرورا إلى إعادة الجدولة وقبول برامج الإصلاحات التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية ،حتى تستفيد من الدعم المالي الذي تقدمه هذه المؤسسات لمواصلة دعم الاقتصاد ومحاولة إجراء تغيير هيكلي ينقل الاقتصاد إلى مرحلة النمو الذاتي .

وبحلول الألفية الثالثة،حدثت تطورات غير متوقعة حيث ارتفعت أسعار النفط لمستويات غير منتظرة الشيء الذي ضاعف عائدات المحروقات والتي انتقلت من 20مليار دولار سنة 2000 لتبلغ 45,6 مليار دولار سنة 2005 و56.1 مليار دولار سنة 2010 و63,5 مليار دولار سنة 2013[18] .

كما بلغت احتياطات الصرف مبالغ هامة بلغت ما يقارب 200مليار دولار سنة 2013 ،هذه المبالغ الهامة كان لها دورا في تغطية المبالغ المستعملة في تسديد الديون بكل راحة ،وأعطت القدرة للحكومة لتتحلي بالشجاعة الكافية لتشهر رغبتها في تنفيذ عملية التسديد المسبق لديونها الخارجية ،وفعلا اتخذت الحكومة الجزائرية سنة 2004 قرار التوقف عن الاقتراض ، كما سارعت إلى إجراء محادثات واتفاقيات مع الهيئات الدائنة منها نادي باريس الذي وافق على مبدأ التسديد المسبق للديون الجزائرية عقب الطلب الذي تقدمت به الحكومة رسميا ،حيث تم تسديد 8مليار دولار من مجمل الديون الخارجية والمقدر ب15,5 مليار دولار في فيفري 2006 [19].

وعلى صعيد آخر شرعت في إبرام اتفاقيات مع الدول المدينة لتصفية ديونها،كما تمكنت الجزائر من إقناع دائنيها بتحويل ديونهم إلى استثمارات أجنبية مباشرة بناءا على اتفاقيات أبرمت سنة 2002 مع عدة دول على رأسها فرنسا واسبانيا وايطاليا ،حيث تم تحويل ما يقارب 200 مليون اورو إلى استثمارات مشتركة مما جعل الديون الخارجية تعرف انخفاضا ملموسا،وعليه أصبحت الفترة 2004-2006 فترة هامة في تاريخ الاقتصاد الجزائري حدث فيها انخفاض هام في حجم الدين الخارجي الذي

انتقل من 21,82مليار دولار سنة 2004 إلى 5,7 مليار دولار سنة 2006 وما يزيد من أهمية هذه المرحلة بالنسبة للاقتصاد الوطني ،هو الاستقرار المالي والثقة الائتمانية العالية التي أصبح يتمتع بها في ظل سياق عالمي يعاني من بوادر الأزمة المالية العالمية [20].

إذن مما سبق نستنتج أن مفهوم التسديد المسبق للديون الخارجية إذا ما اقترن بحالة الاقتصاد الجزائري نجد له جذور تاريخية طويلة ارتبطت بتطور المسار التاريخي للمديونية في الجزائر التي مرت بعدة مراحل ،بداية بمرحة نشوء المديونية الخارجية في عقد السبعينات ،ثم مرحلة تراكم هذه المديونية في عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات،ثم مرحلة إعادة الجدولة خلال النصف الثاني من عقد التسعينات،ثم مرحلة التسديد المسبق للديون الخارجية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة .

II.4مؤشرات المديونية بعد عملية التسديد المسبق :

بعد تنفيذ عملية التسديد المسبق للديون الخارجية انعكس ذلك بوضوح على مؤشرات المديونية الخارجية التي أصبحت تعكس وضعا مريحا للاقتصاد بعد فترة قلق وتضخم شديد في العقود السابقة ،حيث كانت تعكس انحطاط الجدارة الائتمانية طيلة عقدين من الزمن ،وهي الآن وكما تؤكده الإحصائيات المستمدة من افصاحات رسمية تدل على تحسن وضعية الاقتصاد وتعكس جدارة ائتمانية عالية وملاءة مالية معتبرة جعلت الجزائر محل تشجيع وإشادة بالوضعية المالية الجيدة واستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي من طرف المؤسسات المالية الدولية ،والجدول الموالي يوضح تطور مؤشرات المديونية الخارجية في الجزائر .

جدول رقم2 مؤشرات المديونية الخارجية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014.

السنوات	حجم الدين (مليار دولار)	الدين/ الناتج المحلي الإجمالي%	خدمة الدين / الصادرات%	حجم الدين/ الصادرات%	الاحتياطات الأجنبية (مليار دولار)	الاحتياطات الأجنبية/ إجمالي المديونية%
2001	22,3	41,0	22,2	116,81	18	80,71
2002	22,64	39,7	21,68	121	23,11	102
2003	23,35	34,3	17,7	95,46	32,92	140
2004	21,82	25,8	16,6	67,72	43,1	197
2005	17,19	17,5	12	37,10	56,18	327
2006	5,7	4,5	23,23	10,41	77,78	1363
2007	5,6	4,1	2,38	9,24	110,18	1967
2008	5,59	3,51	1,0	7,11	143	2558,13
2009	5,41	4,11	2,06	11,97	147,221	2721,27
2010	5,86	3,5	1,08	10,26	162,22	2855,98

4136,66	182,22	6,044	0,80	2,2	4,405	2011
5480,31	190,66	4,89	1,68	1,7	3,479	2012
5723	194,01	4,95	_	1,61	3,39	2013
4797,05	178,93	5,87	_	1,74	3,73	2014

Source: - CNES, état économique et social de la nation de l Anne 2008, décembre 2009,p2 .

-banque d'Algérie, notes de conjoncture, tendances monétaires et financières au second semestre de 2008, 2009,2010,2011,2012.

.www.bank-of algerie.dz/pdf/indicateur- m. le20/08/2015-

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور مؤشرات المديونية الخارجية في صالح الاقتصاد الوطني خاصة منذ سنة 2006 بعدما أنهت الحكومة عملية التسديد المسبق لديونها الخارجية ،فمعظم المؤشرات أصبحت تشير إلى القوة المالية للاقتصاد وقوة جدارتها الائتمانية بفضل انخفاض مؤشر الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ،وكذا انخفاض قيمتها نسبة إلى الصادرات وهو ما يعكس قلة تحويل موارد الاقتصاد إلى الخارج في صورة مدفوعات لهذه المديونية ويدل على قدرة الاقتصاد على تمويل الاستثمار وتكوين المدخرات ومن ثم تحقيق هدف النمو الاقتصادي المرغوب ،من جهة أخرى أصبح الاقتصاد يتمتع بقدر هام من تراكمات العملة الصعبة في صورة احتياطي خارجي بلغ قيمة 178,9 مليار دولار نهاية ديسمبر 2014 [12]،يوفر للدولة الحماية من الأزمات الحادة التي تصيب الاقتصاد العالمي ويقوي مركزها المالي الخارجي .

الخاتمة:

ورثت الجزائر تركة من الاختلالات والخراب اثر حصولها على استقلالها السياسي،لكنها سارعت بعزيمة عالية لصياغة برامج تنموية طموحة متأملة إحداث نهضة شاملة ،هذه الاستثمارات الضخمة تطلبت موارد مالية كبيرة عجز الاقتصاد عن توفيرها محليا،مما دفعه إلى الاعتماد على مصادر خارجية في صورة قروض خارجية .

صبت الجزائر اهتمامها في البداية على قطاع المحروقات والصناعات الثقيلة كأساس للتنمية ومصدر للتراكم الداخلي والخارجي مع تبني رؤية مستقبلية لتنويع صادراتها مستقبلا ،لكن الحقيقة كانت عكس ذلك فقد ظل الاقتصاد الوطني مرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات ،وظلت صادراته تحظي بمرتبة الشرف في سلة صادرات الجزائر بما يفوق نسبة 95 %،هذه التبعية المفرطة لمنتوج تصديري واحد عرضت الجزائر لأزمة خانقة سنة 1986 على اثر تدهور أسعار هذه المادة الحيوية في الأسواق العالمية .

والتي ساهمت في انكماش إيراداتها وجعلت أزمة المديونية الخارجية تستفحل بعدما تقلصت قدرة الجزائر على تسديد مستحقاتها الأمر الذي جعلها تفقد ثقة المؤسسات المالية الدولية،وجعل

مصادر التمويل الميسرة تختفي أمامها إلا في ظل الخضوع وتطبيق جملة من البرامج والسياسات التي تضعها هذه المؤسسات وتحرص على تنفيذها من قبل الاقتصاديات المدينة .

وبحلول الألفية الثالثة غيرت معطيات الاقتصاد الدولي من واقع الاقتصاد الجزائري ،وذلك من خلال ارتفاع أسعار النفط الذي ساهم بشكل كبير في تحسين بعض مؤشرات الاقتصادية الكلية ،من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية بفضل تحسن عائدات الصادرات التي مكنت الاقتصاد من تنفيذ عملية التسديد المسبق للديون ،كما تمكنت من تحقيق صلابة مالية تقيها الصدمات الخارجية وذلك من خلال تكوين احتياطي هام من النقد الأجنبي وكذا المستوى الهام للموارد التي رصدتها الخزينة من خلال صندوق ضبط الإيرادات الذي يسمح للدولة بصفتها متعاملا اقتصاديا بمواصلة جهودها الاستثمارية ودعم التنمية لغرض تحقيق هدف التغيير الهيكلي للاقتصاد وتحسين مستوى الصادرات خارج المحروقات ،والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هنا هو إلى أي مدى ستتمكن الجزائر من الحفاظ على جدارتها الائتمانية الجيدة في ظل ارتباطها بمورد ريعي وعجزها على بناء قاعدة صناعية حتى في ظل امتلاكها موارد مالية هامة، خاصة وأن تقديرات الخبراء تشير إلى إمكانية عودة الجزائر للاستدانة في الأجل القصير ؟.

الهوامش:

1. احمد هني ،المديونية ،موفم للنشر ،الجزائر ،1992،ص82،85.
2. الهاشمي بوجعدار ،أزمة المديونية الخارجية للجزائر ،أسبابها وآثارها ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،الجزائر ،1999،عدد12،ص103.
3. محمد بلقاسم حسن بهلول ،سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،ج1999،1،ص115.
4. سمير محمد عبد العزيز ،المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،1988،ص435.
5. علي كنعان ،الاقتصاد المالي ، منشورات جامعة دمشق ،2009،ص231.
6. رمزي زكي ،الديون والتنمية ،القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية ،الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية ،جامعة الدول العربية ،1985،ص163.
7. عدنان حسين يونس ، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي،تجارب عربية،دار المناهج للنشر والتوزيع،ط2014،1،ص82.
8. رمزي زكي ،أزمة القروض الدولية ،الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية،الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية ،ط1987،1،ص245.
9. محمد زايد بن زغيوة،الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة ،أطروحة دكتوراه ،جامعة حلوان ،2006/2005،ص132.
10. عماري عمار ،الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف ،العدد 2002،1،ص92.

11. علاوة نواري ،التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،2010،ص186.
12. عبد المجيد بوزيدي،تسعينيات الاقتصاد الجزائري ،موفم للنشر،الجزائر ،1999،ص7.
13. كريم النشاشبي ،باتريشيا الونزو جامبو،الجزائر :تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق ،صندوق النقد الدولي ،واشنطن،1998،ص122.
14. نفس المرجع ،ص123.
15. بطاهر علي ،سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة الشلف ،العدد 2004،00،ص185.
16. Ammar belhimer, la dette extérieure de l' Algérie ,une analyse critique des politiques d emprunts et d ajustement ,casbah édition ,Alger ,mars,1998,p40 .
17. المعهد العربي للتخطيط، إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعني قضايا التنمية في الأقطار العربية،العدد الثلاثون ،يونيو 2004،ص18.
18. www.ops.dz/ar/economie/20262006-.
19. Bna.bh/portal/news/75095?date=201128-09-.
20. http://www.bank-of algeria.dz/pdf/rapport ba.2013/chap42013-.pdf.le012015/09/ .
21. banque d'Algérie, tendances monétaires et financières au cours du quatrième trimestre 2014, mars2015, p5 .